ملحق

السنة الثالثة

و١٩٣ كانون الثاني ١٩٣٢

· عمان : الثلاثاني ١ ١ رمضان · ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة الرابعةعشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٤ - ١ – ١٩٣٢

الفائدة

امرحفة

طلب العضوقات مبك تشكيل لجنة لتوزيع القروض الزراعية على المزاره ين المستحقين ١٥٢ وجواب مدير الحزينة شكري بك عليه سوء آل العضو حسين بك يوسف بشان رسوم ورخص الاحتطاب عدير الزراعة على سوء آل العضو حسين بك يوسف مناقشات وقرار المحلس حول جواب مدير الزراعة مناقشات وقرار المحلس حول جواب مدير الزراعة عدال المحال اللحنة الادارية لشهر كانون اول سنة ٩٣١ عمال اللحنة المدارية لشهر كانون اول سنة ٩٣١ عمال كانون اول كانون كانون

وسكناه وآبائه في شرق الاردن اوكان اكتسبها بحكم المادة الاولى من قانون الجنسية الاردنية يتحمل تكاليف حكومية كثيرة من ضرائب وخلافها اقترح ان يعفى من رسوم الجنسية اذا رغب الحصول على شهادتها وطلبها وان لامانع من الاستمرار على استيفاء الرسوم المعينة قانونا بمن يرغب الحصول على شهادة تجنس ويرغب التجنس بجنسية شرق الاردن بحكم المادة السابعة من قانون الجنسية الاردنية لانه يأتي هذه البلاد لمنافع خاصة بهوحيثا تنتهي منافعه من البلاد يرحل منها ويتخلى عن الاردنية الله يرحل منها ويتخلى عن جنسيتها»

عضو المجلس التشريعي متري الزريقات

توفيق بك — هذا الاقتراج لايتعلق بتعديل قانون او نظام ، اذ ان قانون الجنسية الحالى اعطى لفخامة رئيس الوزراء صلاحية تعيين الرسوم الواجب استيفاو عا عن معاملات الجنسية والتجنس ، ولست اشارك حضرة المقترح باعتقاده ان من الممكن الغاء هذه الرسوم باجمعها ، ولكني اظن ان من المعقول احالة الاقتراح على الحكومة لالفات نظر فخامة الرئيس الى استعال صلاحيته من اجل تخفيف الرسوم بعد ان يدرس القضية ويدققها من كل الوجوه .

« فوافق المجلس على احالة الاقتراح على الحـــكومة لاجرا المقتضي » . الرئيس — مواضع الجلسة القادمة :

> مايرد من اللجان وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي عمر زكي

## الجلسة الرابعة عشرة

افتتحت الجلسة الرابعـة عشرة للدورة الاعتياديـة الاولى المجلس التشريعي الاردني الثاني في يوم الاثنين الواقع بـا ٤ – ١ – ١٩٣٢ برئاسة عطوفة وكيل الرئيس السكرتير العام توفيق بك وحضور اكثربة قانونية ولم يتغيب عن الحضور سوى سعيــد بك المفتي ٤ هاشم بك خير ٤ رفيفان باشا المجالي ٤ حمد باشا بن جازي ٤ ماجد باشا العدوان ٤ناجي باشاالعزام (مأذون ) ٠

وكيل الرئيس - افتتج الجلسة · فليقر أالضبط ·

رىء٠

قاسم بك الهنداوي - قد سعت الحكومة بشتى الطرق الى ايجاد مبالغ لاعانة فقرا المزارعين كيا تساعدهم على زرع اراضيهم في هذه السنة ، فتوفقت الحكومة بهمتها الى ايجاد مبلغ (١٠٠٠) جنبها ، القسم الاعظم منها من اموال الحزينة والقسم الآخر من مشروع اعانة الموظفين ، وقد قرر الحلس التنفيذي بلزوم اقراض هذا المبلغ للقاطعات الجنوبية بما فيه عشائر بني صخر وبني حميده ، وقد احسنت صنعابهذا العمل الهيد، وتوفقت ايضاللى استقراض مبلغ ( ١٠٠٠ ) جنبها من المناك العثاني لتوزيعه على بقية المزارعين ، فلذا الفت نظر الحكومة لتوجيه نظر مدير المصرف الزراعي لتشكيل لجنة لتوزيع هذا المبلغ على المزارعين المستحقين حيث كادموسم الزراعة أن ينتهي وتذهب الفائدة ، شكري بك - لقد كتب لنا مدير المصرف الزراعي كتابًا يتضمن أن محلس الادارة في هذا المصرف قد قرر تأليف لجنة النظر في توزيع القرض الذي اشار اليه الزميل قاسم بك ، وذكر هي كتابه ايضا أنه لايرى مانعا من أن ينضم الى هده اللجنة عدد من اعضاء المحلس التشريعي ، وستجيبه المالية بموافقتها على هذا الاقتراح ، واظن أن هذا الترتيب يكفل أنف ذ الفكرة التي يرمي الميارة قاسم بك

و كيل الرئيس – حضر مدير الزراعة والحراج على بك ليجيب على سومآل كان وجهه عليه العضو حسين بك يوسف فليقرأ السومآل اولاً .

السوماً ل:

فنامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

(۱) لاحظت ان مأمورو الرداعة بكلفون الاشخاص الذين يحتطيون من الحراج لوقود بيوتهم لاللبع بدفع رسم رخصة احتطاب في حين ان المادة (۱٤) من قانون الحراج والغابات اوجبت الحصول على الرخصة ودفع رسومها من اتخذ الاحتطاب مينة له ، وكا ان المادة (٤)

من القانون المذكور نصت بالساح لاهالي القرى المجاورة للحراج بأن ينقلوا مايحتاجونه للوقود من الاحطاب والاغصان اليابسة ·

(٢) وكذلك لاحظت ان مأمورو الزراعة بكلفون المحتطبون البيع والمحتطبون لوقود بيوتهم لاللبيع بدفع (١٠٠) ملاً عن دابتين رسم نقل عن كل عشرة ايام وتستوفي هذه القيمة في بداية العشرة ايام ، سواة اكان المحتطب قد نقل الاحطاب في كل نلك الايام العشرة او جزوم منها في حين انه ذكر في جدول الرسوم المختص بقانون الحراج والفابات بأن يستوفي (٢٠) ملاً عن كل (١٠٠) كيلو من الحطب ولم تذكر فيه مثل هذه المعاملة باستيفاء رسم مقطوع عن النقل ، وكان من اللازم مراعاة العمل بحيكم المادة (٢٠) من القانون المبحوث عنه أيمكن حصر بيع الحطب في اسواق معينة ليمكن استيفاء رسومه بالطريقة القانونية لابتلك الطريقة التي نلاحظها الآن ،

فارجو أن يسئل حضرة مدير الزراعة عن النقاط التي أبنتها حتى أذا ماكانت مثل هذه المعاملات تتبع في انحاء المنطقة يصدر أمره لمأموري دائرته باتباع الطرق القانونية في مثل ذلك وعدم تكليف المحتطبين لوقود بيوتهم برسم رخصة أو برسم نقل مولاي المعظم

عضو المحلس التشريعي الموسف حسين يوسف

1941-14-15

و كيل الرئيس – نفضل ياعلى بك بالاجابة · على مك – لحد على السوء آل بما يأتى:

على بك - اجيب على السوء آل بما ياتى:

الفقرة الاولى ٠ - اذا راجع حضرة العضو المحترم المادة (٤) من قسانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ التي اشار اليها يجد ان ماصر القانون لاهالي القرى المجاورة بالانتقاع منسه من المواد الحرجية هو مايمكن جمعه من الاغصان البابسة وان جميع الاغصان البابسة في غير قطع الاشجاد الحرجية وان ذلك الجمع مسموح به فقط للاهالي المحاورين للحراج بمنى اله لايمكن ان يعتبر الساكن في عمان محاوراً لاحراج المحويشه الواقعة في قضاء جرش وجاء في المادة (١٦) من القانون المذكور ماياً تي « يمنع منما باتاً قطع الحطب والاشحار واستثمار نتاجه اوقاع الجذور بدون رخصة رسمية » ماياً تي « يمنع منما باتاً قطع الحطب والاشحار واستثمار نتاجه اوقاع الجذور بدون رخصة رسمية » وعلى ذلك فأن دائرة الزراعة لم تخرج عن احكام القانون اذا كانت قد طالبت كل من قطع وعلى ذلك فأن دائرة الزراعة لم تخرج عن احكام القانون اذا كانت قد طالبت كل من قطع الشحاراً من الحراج بأخذ رخصة اصولية سواء اكان الوقود المراد قطعه لاستعاله الشخصي او لهمه الشحاراً من الحراج بأخذ رخصة اصولية سواء اكان الوقود المراد قطع، لاستعاله الشخصي او لهمه المراج المدق بالقانون اي رسم على نقل المواد الموادة سواء المادة باللحق بالقانون اي رسم على نقل المواد الموادة سواء الماد باللحق بالقانون اي رسم على نقل الموادة الموادة المادة باللحق بالقانون اي رسم على نقل المواد المادة بالمادة بالمادة بالقانون اي رسم على نقل المواد الموادة المادة بالمادة بالماد

وكيل الرئيس – اقترح بعض الاخوان تأجيل جلسات المحلس بسبب حلول شهر رمضان المبارك الى بداية شهر مارت ، وبما ان القانون الاساسي لايجيز التأجيللاكثر منشهر ونصف ، فاذارأيتم من الموافق يوَّجل الاجتماع الى يوم الخميس الواقع ـــا ١٨ شباطسنة ١٩٣٢.

« فوافق المجلس على ذلك »

سكرتير المجاس التشريعي عمد زکي

ورفعت الجلسة

الحرجية وان الرسم الذي تستوفيه دائرة الزراعــة هو رسم الحطب نفسه امـــا التذاكر الـتى تعطيها الدائرة فهى لتعيين مدة نقل المواد المقطوعة من الحراج والغاية الوحيدة منها مراقبة القطعيات بمقتضى المادة ( ٤٠ ) من القانون المذكور لكي يضمن عدم تجاوز المقاديرالمصرح بقطعها ·

بتضح من هذا أن مابلغ حضرة النائب الحترم من أن دائرة الزراعة تستوفي رسوماً عن تذاكر

وامابشأنماورد في السوم آل-ول حصر بيع الحطب في اسواق معينة وفقًا للمادة ( ٢٥ ) فقـد نصت هذه المادة على الحطب الذى يجاب الى المدن وليس للقرى وهذا ماسارت عليه وتسير الدائرة

عادل بك - ماهي الاغصان اليابسة?

علي بك - التي تتساقط من تلقاء نف-ما على الارض وهي التي تعطى مجانًا الى الاهلين الذين اعتادوا على جمعها والاستفادة منها من زمن بعيد

متري باشا الزر يقات -· القطع لاجل تقو بة الشجر ، والاغصان لاتسقط من تلقاء نفسها · اديب بك - الاغصان لاتسقط من تلقاء نفسها ، كما ابانوا الزملاء ، والقصد من كلمة الجذور الـتي نص عليها القانون هي الـتي لاتكون تحتوي على اغصان حية اى ليست نابتة ، وطااا ان المادة تذكر الحطب والاغصان ، وتقول ان الاشجار التي يستفاد منها ، اذن فلهاذا تومخذ رسوم على احطاب هي عبارة عن تراب لا بستفاد منها تقر بباً .

علي بك – الجذور تستخرج من الارض ، ونحن لانأخذ رسم عن اليابس ، بل نأخذ عما يقطع من القائم ، اي عن الشجر الحي

عوده بك – انا ارى ان دائرة الزراعة لمتخرج عن القانون عفاً ن رآى حضرةالعضو السائل مایخالف موضوع تلك المادة في اعال مأمورو الزراعة فيمكنه ان يراجع لجنة تفسيرالقوانين ·

وكيل الرئيس – من المعلوم انه بعد سماع الجواب من الواجب ان يقرر الاكتفاء به اد ان ترفع مضبطة شكوى اذا كان لاحد مابقال وابد المجلس صحة قوله ،وقد سمحت رغمًا عن ذلك يالمباحثة بصورة خاصة لاجل حصول التفاهم مع عدم جواز ذلك وفطالما الجدل قد طال اسأل عمااذا كان لاحدمابقوله شأن رفع مضطة شكابة، والا فلكتف بما اجب به

فوافق المحلس على الاكتفاء بجواب مدير الزراعة والحراج. وكيل الرئيس — عندنا حدول اعمال اللحنة الادارية خلال شهر كانون الا. ا

